قراءة تحليلية
لكلمات الدول الاعضاء في مجلس الامن
بعد رفع العقوبات عن ارتريا

مجلس الامن

بقلم: دأحمد حسن دحلي

ناقش السفراء الخمسة عشر للدول الاعضاء في مجلس الامن، أي كل من [الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والصين وبريطانيا وفرنسا، واثيوبيا وبولندا وبوليفيا والبيرو والسويد وغينيا الاستوائية وكازاخستان وساحل العاج والكويت وهولندا] في الجلسة رقم 8398 والمنعقدة في 14 نوفمبر 2018 مشروع " القرار رقم 2044 والقاضي برفع العقوبات عن ارتريا " والمقدم من قبل المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية. وترأس الجلسة السفير الصيني ما جاوشو قائلا : " وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي لمجلس الامن، أدعو ممثلي جيبوتي وارتريا والصومال الى المشاركة في هذه الجلسة." [1]وطرح المشروع للتصويت عليه برفع الايدي، فوجد التأييد من قبل كل الدول الاعضاء، واعتمد رسميا كقرار رقم 2444 لمجلس الامن الدولي.
بعد اعتماد القرار 2444 ورفع العقوبات غير القانونية المفروضة من قبل مجلس الامن على ارتريا بموجب القرار 1907 المعتمد في 23 ديسمبر 2009، أفسح رئيس مجلس الامن المجال للدول الراغبة في الادلاء بالبيانات، وهكذا تحدث كل

سفراء الدول في مجلس الامن، ما عدا سفير ساحل العاج، وذلك على التوالي ووفقا للترتيب التالي:
1 ـ **المملكة المتحدة:** قالت سفيرة بريطانيا في مجلس الامن كارن بيرس " أود أن اشكر أعضاء مجلس الامن على تأييدهم بالإجماع للقرار 2444 [2018].
القاضي برفع العقوبات عن ارتريا. ان الاتفاق على رفع العقوبات المفروضة على ارتريا يقر بالتحسن في السلام والامن الاقليميين والخطوات الايجابية التي اتخذتها ارتريا لتلبية طلب مجلس الامن." [2]
1 ـ 1 ـ تعلم السفيرة البريطانية حق العلم بأن مجلس الامن لم يفرض العقوبات على ارتريا في 2009 لسوء الامن والسلام الاقليميين، وانما لأسباب مختلقة ساهمت فيها بريطانيا نفسها عبر سفيرها السابق السير مارك ليال غرانت.
1 ـ 2 ـ لم تكشف السفيرة كارن بيرس النقاب عن " الخطوات الايجابية التي اتخذتها ارتريا تلبية لطلب مجلس الامن " التي نوهت إليها، وذلك لأن الحكومة الارترية نفت منذ البداية جملة وتفصيلا الاتهامات الباطلة التي وجهت اليها من قبل مجلس الامن، وإن " فريق رصد الصومال ورتريا " أعترف في نهاية المطاف " بعدم عثوره على دلائل تؤكد دعم ارتريا العسكري والمالي لحركة " الشباب " الصومالية، وان مجلس الامن ذاته اقر بذلك في قرار رقم 2444 والذي بموجبه رفع العقوبات عن ارتريا. وعليه عبثا ما حاولت السفيرة البريطانية ايجاد عذر مقبول في سعيها لعدم الاقرار بالحقيقة، أي ان التهمة الموجهة الى ارتريا باطلة من أساسها، وانها اختلقت لأسباب سياسية.

2 ـ أثيوبيا: أستهل السفير الاثيوبي تاي اسكي سلاسي امدي كلمته قائلا " أرحب بدون تحفظ بإتخاذ القرار 2444 [2018] ونعرب عن تقديرنا للملكة المتحدة ولجميع أعضاء مجلس الامن على التصويت تأييدا للقرار." واضاف " لقد تغير كامل مسار التنمية المستقبلية في منطقتنا دون الاقليمية تغيرا جذريا في الاشهر الاخيرة. فبلدان المنطقة فتحت صفحة جديدة في تطبيع العلاقات، هذا مما ادى الى قيام علاقات تجسد حقا الروابط التاريخية العريقة بين شعوبنا. وقد أثر هذا بشكل كبير على عمل اللجنة [لجنة العقوبات] ونظام العقوبات ككل. كما ان له أهمية كبرى بالنسبة للسلم والاستقرار الاقليميين والدوليين. لقد اتخذنا هذا القرار اليوم في وقت يشهد القرن الافريقي تطور تاريخي كبير. وان الانفراج الناشئ عن التقارب بين اثيوبيا ورتريا يؤدي بالفعل الى نتائج ايجابية شاملة وغير مسبوقة، ويغير بشكل كبير المشهد السياسي لمنطقة القرن الافريقي وخارجها...وانطلاقا من هذا الاقتناع قدم رئيس وزراء بلدي في يوليو 2018 طلبا رسميا الى الامم المتحدة من اجل رفع العقوبات المفروضة على ارتريا."[3]

2 ـ 1 ـ الجدير بالذكر والتذكير في هذا الصدد ان اثيوبيا في عهد الوياني لعبت دورا مزدوجا في فرض العقوبات على ارتريا من قبل مجلس الامن ناحية كوكيل للإدارات الامريكية الثلاث السابقة ومن ناحية خدمة لجندها الاقليمية مستخدمة سيطرتها على منظمة " الايغاد " الاقليمية وموظفة نفوذها على منظمة " الاتحاد الافريقي" القارية بدعم أمريكي كبير ومكشوف ولا سيما عبر سوزان رايس عندما كانت تشغل مواقع حساسة في الادارة الامريكية، وتحديدا كمديرة للمنظمات الدولية لحفظ السلام في مجاس الامن الوطني الامريكي ، وكمساعدة لوزيرة الخارجية للشؤون الافريقية، وكسفيرة الولايات المتحدة في مجلس الامن، قبل أن يعينها الرئيس باراك أوباما مستشارة للأمن القومي الامريكي.
2 ـ 2 ـ بذلت الحكومة الاثيوبية الويانوية جهودا سياسية ودبلوماسية للحيلولة دون رفع مجلس الامن العقوبات عن ارتريا بالرغم من بطلان الحيثيات الي افتعلها " فريق رصد الصومال وارتريا " واعتمد عليها مجلس الامن في فرض لعقوبات على دولة ارتريا بموجب القرار 1907 في عام 2009. والغريب في الامر، ان " فريق رصد الصومال وارتريا " اكره في عام 2012 على التخلي عن الاتهامات الباطلة التي تورط في اختلاقها ضد ارتريا عندما واجه ضغوطات والحاح من بعض اعضاء مجلس الامن لكي يقدم دلائل مادية ملموسة تؤكد كل تقاريره المزيفة عن ارتريا، وأقر لأول مرة في التقرير الذي رفعه في 27 يونيو 2012 الى مجلس الامن بأنه " لم يعثر على أدلة موثوقة تؤكد دعم ارتريا لمجموعات المعارضة الصومالية المسلحة " [4]، ومع ذلك استمرت العقوبات غير القانونية على ارتريا لغاية 13 نوفمبر 2018.

3 ـ **السويد**: القى السفير السويدي اولوف سكوج كلمة في مجلس الامن جاء فيها " لقد غيرت التطورات الهامة والتاريخية في منطقة القرن الافريقي التي شهدناها خلال العام الماضي، والتي أطلقتها المصالحة الارترية ـ الاثيوبية، والديناميكيات في المنطقة فتحت صفحة جديدة من السلام والتعاون والاساس الذي تستنج اليه التدابير التقييدية المفروضة ضد ارتريا، والتي اعتمدت قبل عقد من الزمن تقريبا، لم يعد موجودا، ولهذا السبب أيدنا القرار." [5]
3 ـ 1 ـ التطورات التي حدثت لم يلمح اليها السفير السويدي، وهي زوال نظام الوياني وقيام حكومة د.أبي احمد على في اثيوبيا والتي اعلنت قبولها وتنفيذها لقرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية الاثيوبية الصادر في 13 ابريل 2002، هذا القرار الذي كان نظام الوياني يرفض تنفيذه من دون قيد وبلا شرط.
3 ـ 2 ـ على عكس ما ذهب اليه السفير اواوف سكوج، لا الحرب الارترية ـ الاثيوبية، ولا حالة لا حرب ولا سلم بين البلدين، كانتا وراء قرار فرض العقوبات

على ارتريا من طرف مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة في ديسمبر 2009.
3-3 ـ كم مدهش ومذهل حديث السفير السويدي عن " تدابير تقييدية مفروضة على ارتريا " من قبل مجلس الامن على مدى تسع سنوات. لست ادري ما اذا كان " سعادة السفير " قد كلف نفسه حقا عناء قراءة قرار مجلس الامن رقم 1907 والذي بموجبه فرضت على ارتريا حزمة عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية تمس سيادة واستقلال وامن وسلام ونمو وازدهار ارتريا. ففي تقديري لو كان السفير قد قرأ ليس تفاصيل بل الخطوط العريضة لذلك القرار المشؤوم لما اعتبره مجرد" تدابير تقييدية "، اللهم إذا كان يريد التذاكي، المهم وفي كلتا الحالتين فهذا أمر يدعو الى الرثاء أكثر من الأسى، لا سيما عندما يأتي على لسان سفير يمثل بلده في مجلس الامن الدولي بكل ما يعني ذلك من تحمل مسؤوليات دولية كبيرة تأتي في مقدمتها قضية الامن والسلام الدوليين.

4 ـ **كازاخستان**: قال السفير خيرات عمروف " لقد صوتت كازاخستان اليوم مؤيدة لإتخاذ القرار 2444 [2018]، استنادا الى عزمها واقتناعها الخاص فيما يتعلق بتحقيق السلام والازدهار في افريقيا. إن كازاخستان بصفتها ترأس لجنة [العقوبات] القائمة عملا بالقرارين 751 [1992] و1907 [2009] بشأن الصومال وارتريا، تشرفت بكونها جزءا من النتائج الايجابية لجلسة مجلس الامن اليوم، وهي مسرورة على وجه الخصوص في إسهامها في العملية السلمية في القرن الافريقي. ونؤمن ايمانا قويا بوسع التقدم الذي احرز مؤخرا في القرن الافريقي أن يكون مثالا يحتذى فيما يتعلق بالنزاعات في أنحاء اخرى من أفريقيا وبقية العالم." [6]
4 ـ 1 ـ كازاخستان " تشرفت " بالأمس، أي في 23 ديسمبر 2009 ان تكون جزءا من النتائج السلبية التي أدت الى اعتماد قرار مجلس الامن رقم 1907 والذي بمقتضاه فرضت حزمة عقوبات غير قانونية على دولة ارتريا، وها هي كازاخستان " تتشرف " اليوم ان تكون جزءا من عملية رفع العقوبات عن ارتريا.
4 ـ 2 ـ السفير خيرات عمروف يعرف قبل سواه بأن قرار فرض ورفع العقوبات على ارتريا من قبل مجلس الامن لا علاقة له إطلاقا بالنزاعات في القرن الافريقي.
4 ـ 3 ـ كانت يمكن لكازاخستان ان تتشرف حقا برفع العقوبات عن ارتريا، لو كانت طالبت بالتحقيق والتحري من جملة الاتهامات المفبركة التي جمعها " فريق رصد الصومال وارتريا " قبل اعتمادها ورفعها الى مجلس الامن ، وذلك

بإعتبارها ترأست " لجنة العقوبات " القائمة عملا بالقرارين 751 [1992] و 1907 [2009].

5 ـ **روسيا الاتحادية**: بدأ السفيرفاسيلي الكسيفيتش نيبينزيا بالقول " في البداية أود ان أهنئ قيادة ارتريا وشعبها على السواء برفع العقوبات المفروضة عليهما من مجلس الامن." وتابع " لقد قلنا منذ فترة طويلة ان العقوبات الدولية المفروضة على ارتريا غير ذات صلة بالموضوع. وطوال كل هذه الاعوام لم تقم أدلة مقنعة على دعم أسمرا للقوى الهدامة في المنطقة. وفي أعقاب التغييرات التي حدثت في القرن الافريقي، فإن تصنيف النزاع بين جيبوتي وارتريا بأنه يشكل تهديدا للسلام عفا عليه الزمن أيضا. وليس من قبل المبالغة القول ان مجلس الامن مدين لأثيوبيا ولرئيس وزرائها، السيد أبي أحمد، الذي اسهمت اجراءاته الجريئة والحاسمة بقدر كبير في ضمان نتيجة التصويت اليوم." [7]

5 ـ 1 ـ روسيا الاتحادية ساهمت بالأمس في فرض عقوبات غير قانونية " لم تقم على أدلة مقنعة " على حد تعبير السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا نفسه. والسؤال الذي يطرح ذاته على مندوب روسيا الاتحادية الدائم في الامم المتحدة هو، إذا كانت الاتهامات الموجهة الى ارتريا " لا تقوم على أدلة مقنعة " ورغم ذلك استند اليها وفرضت على ضوئها العقوبات من مجلس الامن بمقتضى القرار 1907، فلماذا صوتت روسيا الاتحادية عبر سفيرها السابق في الامم المتحدة فيتالي شرك، لصالح ذلك القرار، بل لماذا لم تعترض عليه بإستخدام حق الفيتو؟! فلو كانت أتخذت تلك المبادرة لحالت دون ارتكاب مجلس الامن خطأ تاريخيا وسياسيا وقانونيا ضد ارتريا، ولما تعرض الشعب الارتري لكل العواقب الجسيمة المترتبة على ذلك القرار غير القانوني.

5 ـ 2 ـ ولكن وبالمقابل تجدر الاشارة الى ان بتر ايليتشوف نائب مندوب روسي الاتحادية في الامم المتحدة أدلى بكلمة في جلسة مجلس الامن رقم 7626 والمنعقدة في 18 فبراير 2016 جاء فيها " يسرنا ان نلاحظ ان فريق رصد الصومال وارتريا لم يجد أي دليل على ان الحكومة الارترية تدعم حركة الشباب المسلحة. ولم يقدم فريق الرصد حتى الآن أدلة مقنعة تثبت قيام ارتريا بنشاطات هدامة. ونعتقد ان المحاولات الرامية الى زيادة الضغوط على اسمرا تأتي بنتائج عكسية." [8]

5 ـ 2 ـ صحيح ان موسكو اعربت بعد فوات الأوان عن ندمها في التصويت لصالح القرار 1907، والحت على " فريق رصد الصومال وارتريا " ان يقدم الادلة الدامغة على الاتهامات الي وجهها الى ارتريا والتي ادت الى فرض العقوبات عليها. وصحيح ان موسكو ساهمت في اجبار " فريق رصد الصومال

وارتريا " على سحب اتهاماته الباطلة ضد ارتريا منذ عام 2012، ولكن العقوبات غير القانونية لم ترفع إلا في نهاية 2018، أي بعد 6 سنوات من إسقاطها، وبعد حوالي عقد كامل من اعتمادها.

5 ـ 3 ـ أكد السفير الروسي بأن " العقوبات التي فرضها مجلس الامن على دولة ارتريا " غير ذات صلة بالموضوع " ويقصد السفير هنا موضوع فرض العقوبات، ولكنه لم يكشف الاسباب الحقيقية التي تكمن خلف قرار مجلس الامن 1907، ونحن قد كشفنا ذلك في الاسبوع المنصرم في مقال تحليلي نشر في هذا " الموقع "

5 ـ 4 ـ الزوبعة الحدودية التي اثارتها الحكومة الجيبوتية في 2008 مع ارتريا لم تشكل أي تهديد لأن الحكومة الارترية احتوتها في مهدها وقطعت الطريق على الذين حاولوا الاصطياد في الماء العكر بطريقة أو اخرى.

5 ـ 5 ـ إذا كان رئيس وزراء اثيوبيا الحالي د.أبي أحمد علي ساهم في نتيجة تصويت مجلس الامن في رفع العقوبات عن ارتريا، وان رئيس وزراء أثيوبيا السابق ملس زيناوي ساهم في التصويت لفرض العقوبات على ارتريا لجملة حسابات سياسية مباشرة وبالوكالة، فهل يفهم من كلام السفير الروسي من ان العقوبات فرضت بالأمس على ارتريا من قبل مجلس الامن نتيجة موقف حكومة ملس زيناوي، ورفعت العقوبات نتيجة لموقف حكومة د.ابي أحمد علي؟ ولكن هل يمكن لدولة مثل اثيوبيا المعتمدة اقتصاديا على المساعدات الدولية ان تؤثر بهذا الحجم والمستوى على عملية التصويت لصالح أو ضد قرارات مجلس الامن الكبيرة والخطيرة والتي تتخذ تحديدا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.؟ كل سلط الكاتب قبل الاسبوع الاضواء على الاسباب التي كانت وراء فرض العقوبات على ارتريا، وهي اكبر من الموقف الاثيوبي وبكثير، هذا مع تقديرنا لموقف رئيس وزراء أثيوبيا د. ابي أحمد علي الذي طلب في 9 يوليو 2018 من السكرتير العام للأمم المتحدة ، انطونيو غوتيرس، برفع العقوبات عن ارتريا وذلك أبان زيارته لأثيوبيا.

6 ـ الولايات المتحدة الامريكية: قال جوناثان كوهين نائب المندوبة الامريكية في الامم المتحدة " ترحب الولايات المتحدة بتقارب ارتريا مع جيرانها. ونشعر بالتشجيع من التزامها المعلن بالانخراط مجددا في مسعى لإرساء السلام الدائم والتعاون الاقليمي ولفتح الباب أمام اعادة إدماجها. وهذه لحظة تاريخية وفرصة كبيرة للقرن الافريقي." وتابع " ونشعر بالارتياح لموافقة المجلس على القرار 2444 [2018] ." ثم اضاف قوله " وتقدم الولايات المتحدة دعمها لرفع

العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة على ارتريا استنادا الى عدم وجود أدلة حاليا تربط ارتريا بحركة الشباب." [9]

6 ـ 1 ـ ارتريا لم تكن بعيدة عن جيرانها على الاطلاق، بل على عكس ما زعم جوناثان كوهين، فإن ارتريا كانت ولا زالت وستظل متضامنة مع كل جيرناها في الضراء قبل السراء. وخير دليل على ذلك ما بذلته ارتريا ومنذ اليوم الاول لفجر التحرير من جهود سياسية ودبلوماسية لحل الازمات في منطقة القرن الافريقي وفي جنوب البحر الاحمر. والتاريخ يذكر بأن ارتريا هي أول دولة بادرت لحل الازمة الصومالية في مهدها، وكانت على وشك احتوائها لو لا تدخل عدة دول ومنظمات من هنا ومن هناك اجهضت المبادرة الارترية، كما انها نظمت بين عام 1991 و1994 فقط اجتماعات ولقاءات وحوارات بين المعارضة الجيبوتية [الفرود] ونظام الرئيس الجيبوتي الراحل حسن غوليد ابتيدون، وبين المعارضة الاثيوبية ونظام رئيس وزراء اثيوبيا الراحل ملس زيناوي، وبين المعارضة السودانية ونظام الرئيس عمر البشير، وان رئيس دولة ارتريا، اسياس افورقي، قام في عام 1994 برحلات مكوكية بين صنعاء وعدن لحل الخلاف بين الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح ونائبه السابق على سالم البيض، وللحفاظ على الوحدة اليمنية...الخ. والجميع يذكر بان سلام شرق السودان بين نظام الخرطوم وفصائل المعارضة الشرقية أبرم في 14 اكتوبر 2006 في اسمرا وبإشراف الحكومة الارترية.

6 ـ 2 ـ ارتريا مندمجة في محيطها أكثر مما يمكن ان يتصور المسؤول الامريكي كوهين.

6 ـ 3 ـ على خلاف ادعاء جوناثان كوهين ان مجلس الامن هو الذي فرض العقوبات غير القانونية وليس الامم المتحدة. فهناك ثمة فرق جوهري بين قرار عقوبات تفرضها الادارة الامريكية عبر مجلس الامن على هذه الدولة أو تلك بالتواطؤ مع بقية الاعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الامن بطريقة أو اخرى، وبين الامم المتحدة التي توجد خارج العملية السياسية عبر جمعيتها العمومية وذلك منذ 24 اكتوبر 1945 لغاية اليوم.

6 ـ 4 ـ العقوبات على ارتريا فرضتها الادارة الامريكية على ارتريا، وذلك بعدما فرضتها واشنطن على مجلس الامن، ومن هنا نفهم ندم روسيا الاتحادية على عدم اعتراضها على القرار 1907.

6 ـ 5 ـ يقول نائب السفيرة الامريكية في الامم المتحدة وبكل تبجح بأن العقوبات رفعت عن ارتريا " استنادا الى عدم وجود أدلة حاليا تربط ارتريا بحركة الشباب ". إذا كان المسؤول الامريكي يبحث حقا عن أدلة، فما عليه الى أن يسأل سوزان رايس المسؤولة الامريكية السابقة التي لعبت دورا اساسيا في اختلاق التهم الباطلة ضد ارتريا ورفعتها الى مجلس الامن عبر الوكيل الويانوي الى منظمة " الايغاد " ثم الى منظمة الوحدة الافريقية حينذاك، ومن ثم تمت عملية الاخراج عبر " فريق رصد الصومال وارتريا " و " لجنة العقوبات ". وان تلك " الادلة المختلقة " اجبر " فريق رصد الصومال وارتريا " التخلي عنها في عام 2012 عندما بدأت بعض الدول الاعضاء في مجلس الامن وفي مقدمتها روسيا الاتحادية بطلب تقديم الادلة على التهم الموجهة الى ارتريا، وذلك لمعرفتها التامة بعد وجود أدلة، واعتمادها على اتهامات باطلة جملة وتفصيلا.

5 ـ 7 ـ كان من المفترض بل من المفروض حقا ان تقدم ادارة الرئيس دونالد ترامب اعتذارا رسميا لإرتريا شعبا وحكومة لما ارتكبته الادارات الامريكية السابقة من جريمة فبركة الاتهامات الباطلة ضد ارتريا والتي ادت الى فرض العقوبات غير القانونية عليها عبر القرار 1907، تحمل الشعب الارتري وعلى مدار تسع سنوات نتائجها السلبية على أكثر من صعيد.

7 ـ **فرنسا**: قال انطوان ميشون مسؤول الشؤون السياسية والامنية الفرنسي في مجلس الامن " ومن البداية قدمت فرنسا الدعم الثابت لعملية التقارب المستمر في القرن الافريقي." وتابع " ومن مسؤولية مجلس الامن دعم هذه التطورات في منطقة القرن الافريقي، بما في ذلك برفع العقوبات عن ارتريا. وبالرغم من ذلك‘ فإننا نعتقد انه لا يظل لمجلس الامن مطالب مشروعة فيما يتعلق بإرتريا. أولا وقبل كل شيء، يجب ان تتعاون السلطات الارترية مع المجلس بالنظر الى فريق الخبراء المعني بالصومال الذي لم يتمكن من زيارة ارتريا منذ عام 2011. وقبل كل شيء على ارتريا ان تقدم أدلة ملموسة على إنها تريد ان تعمل مع جيبوتي من أجل تسوية المسائل المتعلقة بالنزاع الحدودي بين البلدين وبأسرى الحرب

الجيبوتيين." ثم أضاف " ترحب فرنسا بالاجتماع الذي عقد في جدة في سبتمبر [2018] بين رئيسي جيبوتي وارتريا." [10]

7 ـ 1 ـ الحكومة الفرنسية في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي شاركت في صياغة قرار العقوبات ضد ارتريا ، وان وزير خارجيتها السابق بيرنارد كوشنير لعب دورا في دعم التصويت لصالح القرار الامريكي.

7 ـ 2 ـ يستخلص من كلمة انطوان ميشون بأن فرنسا قبلت على مضض قرار مجلس الامن في رفع العقوبات عن ارتريا، وانه لم يرحب بالقرار فما بالك بتوجيه التهنئة الى الشعب الارتري بمناسبة رفع العقوبات غير القانونية التي ساهمت فرنسا في فرضها عليه عبر مجلس الامن.

7 ـ 3 ـ يتحدث المسؤول الفرنسي عن دور " دعم فرنسا لعملية التقارب المستمر في القرن الافريقي " ولكنه لم ينط اللثام عن نوعية ذلك الدور ولا عن طبيعة ذلك التقارب، هذا اللهم اذا كان ينوه الى تحالفات بعض دول المنطقة مع نظام الوياني لمحاصرة ارتريا سياسيا، ولتطويقها عسكريا، ولإستنزافها اقتصاديا، ولتشويهها إعلاميا!

7 ـ 4 ـ كم غريب طلب ممثل فرنسا في مجلس الامن الموجه الى ارتريا والقاضي " بتعاون السلطات الارترية مع مجلس الامن بالنظر الى فريق الخبراء المعني بالصومال ". اذا كانت كل الدول الاعضاء في مجلس الامن، بما فيها فرنسا نفسها عبر ممثلها انطوان ميشون ذاته صوتت لصالح القرار رقم 2444، الذي اكد وبصريح العبارة على عدم وجود علاقة بين ارتريا وحركة " الشباب " الصومالية. واذا كان هذا هو نص قرار مجلس الامن، فإن طلب ممثل فرنسا الموجه الى ارتريا غير مفهوم، وفي غير محله، اللهم اذا لم يكن قد قرأ حيثيات القرار الذي صوت لصالحه بإعتباره مقدم من بريطانيا بعد حصولها على ضوء أخضر من الولايات المتحدة!

7 ـ 4 ـ يريد ممثل فرنسا في مجلس الامن من ارتريا " تقديم ادلة ملموسة على انها تريد ان تعمل مع جيبوتي من أجل تسوية المسائل المتعلقة بالنزاع الحدودي بين البلدين، وبأسرى الحرب ". ربما يجهل انطوان ميشون ان ارتريا سعت جاهدة ومنذ اليوم الاول الذي تورطت فيه جيبوتي في عملية افتعل الازمة الحدودية مع

ارتريا في عام 2008 على تطويقها للحيلولة دون افساح المجال للذين أدمنوا استغلال مصائب قوم، وهذا ما حدث عبر الوسيط القطري. والى ذلك، وفي تناقض سافر بما يطالب به ممثل فرنسا يقول بنفسه " ترحب فرنسا بالاجتماع الذي عقد في جدة في سبتمبر [2018] بين رئيسي جيبوتي وارتريا." وان الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر جيليه قال " لقد فتحنا صفحة جديدة مع ارتريا " [11] فإذا قال الرئيس الجيبوتي انه " فتح صفحة جديدة مع ارتريا " فهل ممثل فرنسا يريد ان يكون ملكيا أكثر من الملك، ام إنه يريد إعادة فتح " الصفحة القديمة " ؟!

7 ـ 5 ـ ملف الاسرى الجيبوتيين طوى مرة واحدة والى الابد، واذا كان هناك ثمة جنود جيبوتيين فقدوا اثناء المواجهة العسكرية، فإن ارتريا غير مسؤولة عنهم سواء من الناحية السياسية أو القانونية. ويذكر ان ارتريا افرجت في مارس 2016 عن اربعة جنود اسرى جيبوتيين كانوا لديها وسلمتهم للوسيط القطري.

8 ـ **بولندا:** قالت السفيرة البولندية جوانا فرونيتسكا " ترحب بولندا بإتخاذ مجلس الامن للقرار 2444 [2018] الذي يجدد التدابير المتعلقة بالصومال لمدة سنة، ويرفع الجزاءات المفروضة على ارتريا." وتابعت قولها " ونعتقد ان الجزاءات ليست عقوبة، وانما أداة من ادوات السياسة العامة، وإنها ينبغي أن تخضع للإستعراض بشكل دوري، وأن تكيف مع الحقائق الجارية على أرض الواقع. وتمشيا مع هذا النهج أيدنا رفع نظام الجزاءات المفروضة على ارتريا." [12]

8 ـ 1 ـ حاولت مندوبة بولندا الدائمة في الامم المتحدة دون جدوى التلاعب بالكلمات القانونية عندما قالت " الجزاءات ليست عقوبة " وقانونيا الجزاء هو عقوبة مفروضة على عمل غير قانوني ليس إلا. واذا تأملنا " الجزاءات " على حد قول السفيرة جوانا فرونيتسكا من قبل مجلس الامن في 2009 نلاحظ انه يمنع ارتريا من حق الدفاع عن الذات، ويفرض عليها حصار اقتصاديا، ويشوه سمعة البلد سياسيا، علما ان التهم الموجهة الى ارتريا ثبت بأنها عارية من الصحة تبعا لتقارير " فريق رصد الصومال وارتريا " ذاته.

8 ـ 2 ـ إذا كانت تلك " الجزاءات " اداة من ادوات السياسة العامة " كما ورد في كلمة السفيرة البولندية، فإن ذلك يتناقض مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة.

8 ـ 3 ـ قالت ممثلة بولندا في مجلس الامن ان بلدها " أيد رفع الجزاءات عن ارتريا تمشيا مع الحقائق الجارية على ارض الواقع." ونحن نقول لها ان العقوبات وليست الجزاءات لم تكن بالأساس متمشية مع الحقائق على أرض الواقع. ونذكرها بأن " فريق رصد الصومال وارتريا " الذي رفع تقارير مزيفة عن ارتريا على مدى ثلاث سنوات [2009 ـ 2011] أجبر في عام 2012 ان يعترف بأنه لم يعثر على أدلة تؤكد الاتهامات الباطلة التي وجهها الى ارتريا والتي على ضوئها فرضت العقوبات غير القانونية على دولة ارتريا، ورغم ذلك لم يصحح مجلس الامن موقفه برفع العقوبات فورا في عام 2012، بل تمادي في خطئه لمدة ست سنوات [2012 ـ 2018] بعدما أكد له " فريق رصد الصومال وارتريا " بعدم وجود ادلة تثبت الاتهامات الموجهة الى ارتريا بخصوص دعمها العسكري والمالي لحركة " الشباب " الصومالية. وهذا يدل بأن قرار فرض العقوبات لم يكن قائما على التهم الموجهة الى ارتريا، بقدر ما فرض عليها لحسابات سياسية خالصة في منطقة القرن الافريقي.

9 ـ **هولندا:** صرح كارل فان أوستيروم مندوب هولندا الدائم في الامم المتحدة قائلا " تلتزم مملكة هولندا التزاما قويا وطويل الامد بالسلام والتنمية في القرن الافريقي، ولذلك صوتنا اليوم مؤيدين للقرار 2444 [2018]. ونعتبر قرارنا بمثابة تقدير للتطورات الايجابية التي شهدتها المنطقة. ان اتفاق السلام المبرم بين اثيوبيا وارتريا يمثل خطوة تاريخية، إذ يمهد الطريق لتحسن العلاقات الثنائية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بقرار ارتريا بدء العمل مع المجتمع الدولي والسعي لتوطيد اتفاق السلام."[13]

9 ـ 1 ـ. قرار مجلس الامن رقم 1907 غير القانوي الذي فرضه مجلس الامن على ارتريا استنادا على اتهامات مفبركة لا علاقة لها بتطورات الاحداث في منطقة القرن الافريقي. فمجلس الامن ادان ارتريا بعد ان أتهمها بتقديم المساعدات العسكرية والمالية لحركة " الشباب " الصومالية، وقرر الغاء القرار 1907 بالقرار رقم 2444 بعدما ثبت له بعد وجود أدلة تؤكد الاتهامات التي اعتمد عليها في 2009 واصدر بمقتضاها القرار 1907. وعليه فمحاولة السفير الهولندي لطمس الحقائق والتفاف عليها، وتقديم اعذار واهية لا يمكنها ان تنطلي على أحد.

9 ـ 2 ـ العلاقات الثنائية بين ارتريا واثيوبيا عادت الي طبيعتها قبل صدور قرار رفع العقوبات عن ارتريا، وان مجلس الامن لم يلعب أي دور في ذلك، بل العكس هو الصحيح. عادت العلاقات المتعددة الابعاد السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ بين اسمرا واديس ابابا بفضل نضال الشعبين الارتري والاثيوبي والذي توج بنهاية عهد الوياني وبداية عهد جديد في اثيوبيا يحترم القانون الدولي، تجلى ذلك بإعلان اللجنة التنفيذية للجبهة الشعبية الديمقراطية الاثيوبية [الائتلاف الحاكم في اثيوبيا] في بيان أصدرته في 5 يونيو 2018 معبرة عن قبولها لقرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية ـ الاثيوبية واستعدادها لتنفيذه، وان رئيس وزراء اثيوبيا د.أبي احمد علي أكد الموقف الاثيوبي الجديد من قرار مفوضية الحدود في جلسة للبرلمان الاثيوبي عقدت في 18 يونيو 2018.
9 ـ 3 ـ على عكس ما ورد في كلمة السفير كارل فان أوستيروم، فإن ارتريا الثورة والدولة كانت دائما أبدا تتعامل مع المجتمع الدولي. وتوخيا للوضوح نقول المجتمع الدولي شيء ومجلس الامن شيء آخر. علما إن دولة ارتريا لم ترفض التعامل مع مجلس الامن حتى عندما أصدر قرار فرض العقوبات غير القانونية عليها استنادا على اتهامات مختلقة لحسابات سياسية في منطقة القرن، بل انها عملت من دون كلل أو يأس عبر قنواتها السياسية والدبلوماسية في أسمرا ونيويورك وفي جميع عواصم العالم لكي تعري الاتهامات الباطلة التي وجهت اليها والتي على ضوئها فرض مجلس الامن عقوبات غير قانونية عليها. والكاتب كان احد اعضاء الوفد الارتري الذي قام بجولة لعدد من الدول الاوروبية والامريكية اللاتينية الدائمة وغير دائمة العضوية في مجلس الامن لشرح موقف دولة ارتريا من التهمة المزيفة التي اسندت اليها.

10 ـ **غينيا الاستوائية** : قال ممثل غينيا الاستوائية في مجلس الامن إيسونو مبينغونو " صوت وفد جمهورية غينيا الاستوائية مؤيدا للقرار 2444 [2018] نظرا الى الدينامية الجديدة التي نشأت في القرن الافريقي." واردف " لقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وارتريا بعد فترة طويلة من الانقطاع، وهذه خطوة كبيرة جدا في جهودهما الرامية الى حل خلافاتهما." [14]

10 ـ 1 ـ كما أوضحنا سابقا لا توجد ثمة علاقة مباشرة بين " الدينامية الجديدة التي نشأت في القرن الافريقي " على حد تعبير الدبلوماسي الغيني الاستوائي وعملية فرض ورفع العقوبات من قبل مجلس الامن على ارتريا. فحيثيات وآلية فرض ورفع القرار شيء، وعملية السلام والتعاون والتضامن السارية في منطقة

القرن الافريقي شيء آخر، ولا يجب خلط الامور لكي تفهم القضايا التي نحن بصددها كما هي وبوضوح وشفافية.

10 - 2 - ربما يجهل المسؤول الغيني الاستوائي عمق العلاقات التاريخية والسياسية والاجتماعية بين ارتريا والصومال. فالصومال هو البلد الوحيد في العالم الذي وقف مع حق الشعب الارتري في تقرير المصير وقدم ما كان بمقدوره ان يقدمه من دعم سياسي ودبلوماسي وعسكري ومالي للثورة الارترية من دون ان يتزحزح قيد أنملة. ولكن مع الاسف الشديد، فقبل حوالي اربعة اشهر من انتزاع ارتريا حريتها من المستعمر الاثيوبي واعوانه في الغرب والشرق في 24 مايو 1991، سقط النظام الصومالي برئاسة محمد سياد بري في 27 يناير 1991، وولجت الدولة الصومالية في خضم ازمات بنيوية، لا تظل بعض مظاهرها ماثلة للعيان. ومباشرة بعد تحرير كامل التراب الوطني الارتري، بعثت الحكومة الارترية الانتقالية مسؤول علاقاتها الخارجية الشهيد محمد سعيد باي الى مقديشو لتطويق نيران الخلافات الصومالية، ولكن ولحسابات دفينة عمدت عدة جهات اقليمية ودولية على إجهاض المبادرة الارترية. ولم يثني ذلك ارتريا عن عزمها، بدليل إنها وبذلت ولا زالت تبذل قدر استطاعتها الجهود السياسية والدبلوماسية لمساعدة الاخوة الصوماليين لحل مشاكلهم بأنفسهم على خلاف العديد من الاطراف التي تريد ان تكون وصية على الصومال والصوماليين. وتجدر الاشارة الى ان ارتريا هي الدولة الوحيدة في العالم التي ادانت وبقوة الغزو الاثيوبي للصومال في 26 ديسمبر 2006، بينما لاذ مجلس الامن وبقية المنظمات الاقليمية والقارية وشبه الاقليمية بالصمت الرهيب. وفي 2007 وفرت الحكومة الارترية لجميع الفصائل الصومالية بإستثناء [حركة الشباب] المناخ المناسب في اسمرا لكي يعقدوا مؤتمرهم ويناقشوا قضاياهم بكل حرية ومن دون أي تدخل في شؤونهم الداخلية، وذلك إنطلاقا من ايمانها وقناعتها بأن حل مشاكل الصومال يوجد بين ايدي الصوماليين، وإنهم لقادرون على حل خلافاتهم بأنفسهم متى ما توفرت لهم الاجواء المناسبة، في حين وبالمقبل لا ولم تكف كل الاطراف الاقليمية والقارية والدولية عن زج نفسها في الازمة الصومالية خدمة لأجنداتها المتناقضة والمتصارعة.

11 - **بوليفيا**: القى السفير البوليفي في الامم المتحدة لورنتي سوليث كلمة جاء فيها " يود وفد بلدي ان يعرب عن امتنانه إزاء العمل الذي أضطلع به وفد المملكة المتحدة في صياغة القرار 2444 [2018] والذي اتخذناه للتو بالإجماع." واضاف " لقد أكد وفد بلدي في مناسبات عديدة ان الجزاءات ليست غاية في ذاتها. ينص ميثاق الامم المتحدة على إنه يجب تقييم الجزاءات على ضوء تطورات الحالة الميدانية بشكل عام."[15]

11 - 1 - صحيح العقوبات وليس " الجزاءات " ليست غاية في ذاتها بناء على ميثاق الامم المتحدة ، ولذا يجب من حيث المبدأ أن يكون مجلس الامن حريصا على ذلك لكونه يتحمل مسؤولية الامن والسلام الدوليين. ولكن المندوب البوليفي يعرف جيدا بأن " الجزاءات " لا تعدو ان تكون وسيلة تفرض في بعض الاحيان على مجلس الامن نفسه من طرف دولة دائمة العضوية لتحقيق غاية ظاهرية أو باطنية تقوم على تقارير حقيقية أو مزيفة كما هو حال تقارير " فريق رصد الصومال وارتريا" وغاية الولايات المتحدة الامريكية القرن الافريقي.

11 - 2 - " تطورات الحالة الميدانية " التي نوه اليها السفير لورنتي سوليث لا علاقة لها بالحالة الارترية كما أوضحنا أعلاه.

12 - **بيرو**: استهل جوستافو ميزا كوادرا كلمته قائلا " نقدر اتخاذ القرار 2444 [2018] بالإجماع برفع الجزاءات المفروضة على ارتريا، الامر الذي يشهد على التقدم الايجابي في اتجاه ارساء الحوار بين ارتريا وجيرانها، وتخفيف عام للتوترات في منطقة القرن الافريقي بأكملها."[16]

12 - 1 - مندوب البيرو اسوة ببقية المندوبين تحدث من ناحية " الجزاءات " ولم يرد ان يقول " العقوبات " أي تسمية الاشياء بأسمائها، ومن ناحية أخرى ربط بين الانفراج السياسي في منطقة القرن الافريقي ورفع العقوبات عن ارتريا، رغم عدم وجود علاقة عضوية بين الامرين.

12 - 2 - لم يتطرق سفير بيرو للأسباب التي أملت على مجلس الامن فرض العقوبات على ارتريا عبر القرار 1907، ولا الى الاسباب التي كانت وراء الغاء العقوبات عبر القرار 2444.

13 ـ **الكويت**: قال سفير الكويت في الامم المتحدة منصور العتيبي " لقد شهدت دول منطقة القرن الافريقي تطورات سياسية ايجابية ملحوظة خلال الفترة الماضية حيث استطاعت حكومات وشعوب هذه الدول تجاوز الخلافات وطي صفحات الماضي المؤلمة. وتابع " ونشيد بجهود زعماء كل من اثيوبيا وارتريا والصومال وجيبوتي على تحقيق ذلك الانجاز التاريخي الذي توج بالتوقيع على اتفاقية جدة للسلام في قمة القرن الافريقي. ونرحب بإعتماد القرار 2444 [2018] اليوم وقد صوتت الكويت مؤيدة له، انطلاقا من موقف الكويت الراسخ والثابت في السعي نحو تحقيق سلام عادل ودائم بالوسائل والطرق السلمية."[17]

13 ـ 1 ـ اتفافية جدة بين ارتريا واثيوبيا ابرمت في 16 سبتمبر 2018، أي بعد اتفاقية اسمرا بين ارتريا واثيوبيا الموقعة في 8 يوليو 2018 .

13 ـ 2 ـ اتفاقية اسمرا واتفاقية جدة ولقاء الرئيسين الارتري والجيبوتي في السعودية لا علاقة له من قريب أو بعيد بالحيثيات التي استند اليها مجلس الامن في فرض ورفع العقوبات عن ارتريا في 2009.

13 ـ 3 ـ موقف مندوب الكويت في مجلس الامن لم يكن ايجابيا حيال ارتريا التي كانت تطالب طيلة تسع سنوات برفع العقوبات غير القانونية المفروضة عليها عبر القرار 1907، وذلك قبل تصويته لصالح قرار مجلس الامن رقم 2444 في 14 نوفمبر 2018

14 ـ **الصين.** قال السفير الصيني في الامم المتحدة ما جاوشو " إن رفع الجزاءات المفروضة على ارتريا من شأنه ان يفضي الى جهود بلدان المنطقة لتحقيق السلام والتنمية والحفاظ على الزخم الانمائي الايجابي الحالي والذي ترحب به الصين." [18]

14 ـ 1 ـ لو كانت الصين وروسيا الاتحادية نهضتا بدورها كما ينبغي في مجلس الامن لما فرض القرار 1907 غير القانوني على ارتريا لمدة لتسع سنوات كاملة على غير وجه حق، ولكانت ارتريا قد قطعت شوطا كبير في جميع المجالات التنموية.

14 ـ 2 ـ صحيح ان رفع العقوبات عن ارتريا ينعكس ايجابيا ليس في منطقة القرن الافريقي وحسب، بل أيضا في جنوب البحر الاحمر وفي المنطقة الخليجية عامة فالخير يعم أيضا!

15 ـ **ساحل العاج**: **ساحل العاج**: مندوب ساحل العاج في الامم المتحدة السفير إيبو ولفران وبعد ان رفض التجاوب مع الطلب الارتري لرفع العقوبات، أضطر في 14 نوفمبر 2018 على التصويت لصالح قرار رفع العقوبات عن ارتريا على مضض، ولم يدلي بأي تصريح، فما بالك بتهنئة الشعب الارتري وحكومته برفع العقوبات. فيا له من موقف غريب يثير العديد من التساؤلات، لا سيما وان معظم الدول وكل المنظمات القارية والدولية والتي تورطت في اعتماد قرار العقوبات على ارتريا في 2009، ومن بينها منظمة " الايغاد " والاتحاد الافريقي، رحبت بالقرار 2444 وهنأت ارتريا شعبا وحكومة.

موقف الصومال وجيبوتي وارتريا

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي لمجلس الامن، دعيت جيبوتي وارتريا والصومال الى المشاركة في هذه الجلسة. وتنص هذه المادة " بأن اية دولة عضو في الامم المتحدة ليست عضوا في مجلس الامن يمكن ان تدعى بناء على قرار يتخذه مجلس الامن بشأن المشاركة دون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الامن، اذا كان موضوع النقاش يمس مصالحها."[19]

وفيما يلي نستعرض كلمات الدول الثلاث المدعوة في جلسة نقاش القرار رقم 2444 وفقا للترتيب القاء الكلمات الثلاث:

1 ـ **الصومال**: ادلى السفير الصومالي ابوبكر محمد عثمان بكلمة جاء فيها " إننا نهنئ شعب ارتريا بحرارة على تحمل أعباء المصاعب الناجمة عن نظام الجزاءات، ونرحب برفع الجزاءات المفروضة على ارتريا." وتابع " وعلى الرغم من اعتقادنا بأن الجزاءات معيبة من حيث المبدأ، فإنها لا تزال مفروضة على الصومال دون تقييم لفعاليتها في تحقيق الهدف النهائي الذي ينشده مجلس الامن." وأضاف قوله "لقد استخدمت الاتهامات الكاذبة والدعاوي المستندة الى أدلة ضعيفة والى الاشاعات والتنظيمات السياسية التي تهدف جميعها لتقويض الجهود الصومالية. وعليه فإننا نرحب بالتغيير في اسماء فريق الخبراء ونوصي

بإختيار الخبراء من مجموعة أفراد بمستوى خبرة تقنية واقليمية أعلى من سابقيهم عندما يتولى الفريق التحقيقات في الصومال."[20]

2 ـ **جيبوتي**: قال مندوب جيبوتي الدائم في الامم المتحدة محمد سياد دعالي " ترحب جيبوتي برفع الحظر المفروض على الاسلحة، وحظر السفر، وتجميد الاصول والجزاءات المفروضة على ارتريا." واردف " تؤكد جيبوتي مجدد على امتنائها لأعضاء مجلس الامن على التأييد بالإجماع للقرار 2444 [2018]."[21]

3 ـ **ارتريا**: وأخير وليس آخر اعطيت الكلمة لممثل دولة ارتريا في الامم المتحدة عمانويل جورجيو الذي قال " لقد سعى وفد ارتريا طيلة السنوات التسع الماضية في مناشداته أمام مجلس الامن الى وضع حدا للتدابير العقابية المفروضة على الشعب الارتري من دون مبرر. وفي نهاية المطاف تحققت العدالة التي طال انتظارها من خلال اعتماد مجلس الامن وبالإجماع للقرار 2444 [2018]. وتابع قائلا " وفي هذا اليوم التاريخي، فإني وبكل تواضع أهنئ الشعب الارتري الذي تحمل ضغوطا خارجية مستمرة سعت الى تشويه تاريخه البطولي واحباط رؤيته لتحقيق السلام الدائم والازدهار الاقتصادي في القرن الافريقي. ولن يلتفت الارتريون الى الوراء، وهم ليسوا بناقمين، ولئن كانوا مدركين للدروس التاريخية المستخلصة من العقدين الماضيين، فإنهم مصممون على بناء دولة سليمة ومزدهرة وتستحق التضحية التي قدمت على مدى أكثر من سبعة عقود لبناء بلد يعمه الوئام والسلام والثقة." وأنهى كلمته قائلا " وفي الختام، أشكر جميع الذين وقفوا ضد العقوبات المفروضة على الشعب الارتري وايدوا رفعها "[22]

وأخير لا بد من الاشارة الى ان كل سفراء الدول الاعضاء في مجلس الامن الذين القوا الكلمات عقب اعتماد قرار رفع العقوبات عن ارتريا بالإجماع، لم يجيبوا على اسئلة الاساسية الثلاث التالية :

1 ـ لماذا فرض مجلس الامن العقوبات على ارتريا بموجب القرار 1907 قبل التأكد من الاتهامات الباطلة التي رفعها اليه " فريق رصد الصومال وارتريا "؟

2 ـ لماذا لم ترفع العقوبات عن ارتريا في عام 2012، وذلك على اثر تقديم " فريق رصد الصومال وارتريا " تقريرا أكد فيه على عدم عثوره على أدلة تثبت

الاتهامات التي وجهها الى ارتريا، والتي على ضوئها اعتمد قرار العقوبات رقم 1907؟

3 ـ لماذا لم يقدم مجلس الامن اعتذرا لإرتريا شعبا وحكومة للجريمة السياسية والقانونية التي ارتكبها بحقهما مستندا على اتهامات ثبت بطلانها من قبل " فريق رصد الصومال وارتريا " ذاته، واقر مجلس الامن نفسه ببطلانها أيضا في قراره 2444؟

المراجع

1 - United Nations Security Council Resolution 2444/2018.un.org.S/RES /2444/2018
2 - Op.cit.
3 - Op. cit.
4 – Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea S/2012/545.
https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2012-08/somalia.php

5 - Op.cit.
6 - Op.cit.
7 - Op.cit
8 - Security Council Meeting 7626, 18/2/2016 www.un.org
9 - Op.cit.
10 - Op.cit.
11 جريدة الشرق الاوسط 25 سبتمبر 2018.
12 - Op.cit.
13 - Op.cit.
14 - Op.cit.
15 - Op.cit.
16 - Op.cit
17 - Op.cit.
18 - Op cit.

19 - Provisional Rules of Procedure of the Security Council.

Chapter VI: Conduct of Business

http://www.un.org/en/sc/

20 - 171 - United Nations Security Council Resolution 2444/2018.un.org.S/RES /2444/2018
21 - Op.cit.
22 - Op.cit.